



المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: أثر الاصلاحات الداخلية في تنامي الدور التركي الإقليمي والدولي للمدّه من 2002 حتى 2010

اسم الكاتب: د. مالك محسن خميس العيساوي

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/2283>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/07 13:28 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنـت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political – يرجى التواصـل على

info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

<https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجالـات الأكاديمـية العلمـية العراقـية ورفـده في مكتـبة الموسـوعـة السياسيـة مستـوفـياً شـروـط حقوقـ الملكـية الفـكرـية ومتـطلـبات رـخصـة المشـاع الإـبداعـي التي يـنـضـوـيـ المـقالـ تحتـها.



أثر الإصلاحات الداخلية في تنامي الدور التركي الإقليمي والدولي للمده من ٢٠٠٢ وحتى ٢٠١٠

د. مالك محسن خميس العيساوي^(*)

المقدمة

لذا لم يأت الحضور التركي المكثف والفعال في منطقة الشرق الأوسط منذ عام ٢٠٠٢، من فراغ وإنما جاء نتيجة المتغيرات السياسية في البيئة الداخلية التركية. فمتغير الرأي العام التركي أزاح الطبقة السياسية التقليدية عن المشهد السياسي التركي في الانتخابات التشريعية التي جرت في ٣ تشرين الثاني ٢٠٠٢، والإitan بحزب العدالة والتنمية إلى سلطة الحكم واسعاً ثقته فيه والاعتماد عليه في ادارة البلد ، للخروج تركيا من أزماتها الداخلية والافتتاح أكثر على الخارج ومع ان هذا الحزب وإصلاحاته الداخلية بدأ بصناعة سياسة عامة واعادة إنتاج نفسها كقوة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط .

انقسمت الدراسات العربية التي درست الشأن التركي منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة إلى عناوين بارزين، الأول، دراسات اهتمت في علاقات تركيا الدولية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك علاقاتها الثنائية مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية (الكيان الصهيوني) وانعكاساتها على الأمن القومي العربي، في حين ركزت الدراسة الثانية على مضامين الأدوار السياسية - الدبلوماسية، والقيمية والمعنوية، والاقتصادية، والأمنية والدفاعية للسياسة التركية في منطقة الشرق الأوسط. أما ما حصل من إصلاحات الداخلية الدستورية والاقتصادية والاجتماعية داخل الشأن التركي ساهمت في نجاح تلك الأدوار، وكان لها بالغ الأثر في تقدم المجتمع التركي لم تحظ بذلك الاهتمام الكبير من قبل الباحثين والمختصين في السياسة التركية.

^(*) كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية.

فرضية الدراسة : ينطلق هذا البحث من فرضية مفادها أن المتغيرات النابعة من البيئة الداخلية والخارجية للدولة تشكل وجهين لعملة واحدة، فهما في الوقت نفسه وجهان متفاعلان ومتكمalan. فالسياسة الخارجية لأية دولة كانت محصلة لواقعها السائد في وقت معين. فهي امتداد وإفراز للبيئة الداخلية للدولة، فالنجاح في البيئة الداخلية لابد أن يترك مردودا على التحرك الخارجي والعكس صحيح.

أهمية البحث : لعل من نافلة القول إن البحث في السياسة الخارجية التركية وما آلت إليه لا يستقيم دون التطرق للإصلاحات الداخلية التي أبجزتها حكومة العدالة والتنمية في تركيا على مدار دورتين تشريعيتين إذ بدأت فيه المرحلة الأولى في ٢٠٠٢، أما الثانية في ٢٠٠٧.

منهجية البحث : أعتمد الباحث على العديد من المناهج العلمية ، مستخدم ، منهج التحليل النظمي ، وكذلك المنهج التاريخي ، والوصفي والمقارن فضلا عن المنهج الاستباطي وذلك لفائدة العلمية .

تقسيم البحث : تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث يتتألف من المقدمة والخاتمة بالشكل الآتي . المبحث الاول : الواقع التركي قبل استلام حزب العدالة والتنمية السلطة في ١٩ | ١١ | ٢٠٠٢ . والمبحث الثاني : الإصلاحات الداخلية في تركيا بعد عام ٢٠٠٢ . اما المبحث الثالث : تحقيق المكانة الإقليمية والدولية .

المبحث الأول :

الواقع التركي قبل استلام حزب العدالة والتنمية السلطة في ١٩-١١-٢٠٠٢ تعرضت تركيا نتيجة سياسات بولنت أجاويد رئيس الحكومة الائتلافية(٢٨ أيار ١٩٩٩ - ١٨ تشرين الثاني ٢٠٠٢)، إلى أزمات سياسية واقتصادية وصحية تتعلق بحالة رئيس الوزراء الصحية كادت أن تودي بتركيا إلى الهاوية. تمثلت الأزمة السياسية في عدة مواقف منها، رفض رئيس الجمهورية أحمد نجدت سيزر الذي أصبح رئيساً لتركيا في أيار ٢٠٠٠ ، التوقيع على تعينات بالمناصب العليا بالجامعات التركية اقتربها عليه مجلس التعليم العالي، كما رفض خلال فترة قصيرة التوقيع على قرار من الحكومة يقضي بفصل مئات من الموظفين المدنيين بذريعة اتهامهم بالانتماء لجماعات أصولية

وأخرى انفصالية لأنه رآه مخالفًا للقانون مع من تمسكه الشديد بمبادئ العلمنية. واشتدت الأزمة السياسية بين مؤسستي الحكم، فالرئاسة كانت مع إجراء مجموعة من التعديلات القانونية كإلغاء عقوبة الإعدام والسماح للبث باللغة الكردية لتصبح أكثر اتساقاً مع معايير الاتحاد الأوروبي في حين رفض طيف من الائتلاف الحكومي تلك التعديلات وهو حزب الحركة القومية برئاسة دولت بهشلي، الذي يرى في إلغاء تلك العقوبة إفلات عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني المتهم بالدعوى للانفصال وشن حرب ضد الدولة من الموت الذي يستحقه نظير جرائمه، وسيعرض أي تهاون في هذه المسألة الحزب لخطر خسارة قواعده الانتخابية. ولهذا السبب انسحب حزب الحركة القومية من الحكومة الائتلافية والذي يعني سقوطها.

أضف إلى ذلك أن آليات النظام الديمقراطي ومؤسساته لم تعد تعمل كما ينبغي أن تكون إذ أصبح البرلمان بسبب تركية الحكومة الائتلافية كياناً جاماً يقدم الدليل على الفشل في إيجاد حلول لأزمات المجتمع المختلفة وأصبحت الحكومة عاجزة عن الاحتفاظ بحد أدنى من التنسيق بين شركاء الائتلاف الحكومي.

أما على المستوى الاقتصادي، فقد توالت الأزمات الاقتصادية على تركيا، منها توضحت من خلال ، رفض رئيس الجمهورية التوقيع على مرسوم حكومي، يقضي بشخصية ثلاثة بنوك حكومية. وإصداره مرسوماً رئاسياً في ١٦ شباط ٢٠٠١، يقضي بتكليف هيئة تفتيش الدولة بالتحقيق في فضائح فساد البنوك، ففي الاجتماع الشهري لمجلس الأمن القومي، وجه رئيس الجمهورية انتقادات بالغة للطريقة التي يدير بها رئيس الحكومة الشؤون العامة واتهامه بالتستر على الفساد في الدولة، فاحتدم النقاش بين رئيس الجمهورية ورئيس وزرائه وخرج من الاجتماع، ولدى مغادرة مقر الرئاسة، واجه الصحافة التي كانت تنتظر بالخارج قائلاً إن الرئيس: "تجاوز معه حدود الأدب في الحديث والسلوك، وأنه لن يتحدث إليه حتى يتلقى اعتذاراً منه". في حينه أحذر تصريح رئيس الوزراء تداعيات سلبية بشكل فوري على الاقتصاد بدأ في انهيار الأسواق المالية التي تتصف في تركيا بحساسية مفرطة للتقلبات السياسية نظراً لكثرة تشكيل وسقوط الحكومات في تسعينيات القرن الماضي وعدم القدرة على استشاف أحوال

الدولة السياسية والاقتصادية على المدى البعيد. وقد رافق انهيار الأسواق المالية ارتفاع أسعار الفائدة بشكل كبير خلال ساعات لتصل إلى ٧٦٪، وارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي نظراً لإقبال المواطنين على شرائه تأميناً لأنفسهم، الأمر الذي دعا البنك المركزي التركي إلى ضخ خمسة مليارات من الدولارات بالأسواق في مدة أربع ساعات فقط. وخسر مؤشر بورصة إسطنبول ١٤٪ من قيمته في يوم واحد، وخرجت من الدولة ودائع مالية بقيمة أربعة إلى خمسة مليارات دولار في اليوم ذاته، وفي اليوم التالي للمجادلة الكلامية التي دارت بين رئيس الجمهورية ورئيس وزرائه فقد المواطن التركي ثلث قدرته الشرائية. أما الوجه الآخر من الأزمة الاقتصادية تمثل بالقروض التي كانت تمنح من قبل بنوك القطاع الخاص؛ بل الحكومي؛ لمشروعات على أساس الانتماء السياسي لأصحابها، وليس على أساس الاستحقاق والجذوى المدعمة بالمستندات. وكثيراً ما تدخل السياسيون والبرلمانيون لتأمين منح البنوك تسهيلات مالية كبيرة لشخص ما حتى دون سند لمجرد أهميته وقت الانتخابات. بل كثيرة ما تدخل هؤلاء لتوفير الحماية من الإجراءات القانونية لمن فقد القدرة على السداد لدرجة توجيه أوامر للبنك المركزي بالرأفة مع البنوك والقروض المتعثرة ، على اعتبار تلك "سياسة الحكومة". وحيث لم يكن هناك وسيلة لدى البنك المركزي لتغطية العجز المالي، فقد لجأ للحكومة التي رأت الحل في طبع مزيد من "البنكنوت" دون غطاء، الأمر الذي فاقم من معدلات التضخم عبر تسعينيات القرن الماضي بدرجة كبيرة، وانعكس بالدرجة الأولى على محدودي الدخل. ولمواجهة الأزمة افترضت الحكومة من صندوق النقد الدولي قرضاً بقيمة ١٦ مليار دولار أمريكي^١. التزمت الحكومة التركية بشروط القرض الذي يطالب بإجراء إصلاحات اقتصادية مع رؤية ورعاية صندوق النقد الدولي، لكن هذه الإصلاحات انتهت بأزمة اقتصادية عميقة وخطيرة عام ٢٠٠١، كان من نتائجها: اختلال الأوضاع المالية للبنوك الخاصة والعامة، وارتفاع معدلات العجز وارتفاع حجم المديونية الخارجية، وانخفاض الاحتياطي الدولى من العملات الأجنبية، عدم استطاعة القطاعات الاقتصادية في الدولة تحمل هذه المتغيرات مما نجم عنه تردي

^١ ياسر أحمد حسن، تركيا: البحث عن المستقبل، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ص ١٥٦-١٦٤.

الأوضاع^٢. كإغلاق مئات الآلاف من الشركات التجارية، وتقلص حجم الاستثمار إلى أقل من النصف، وبلغت البطالة حدوداً مرعبة، مع تزايد أعداد العاطلين عن العمل؛ بفعل إغلاق الشركات والمصانع^٣.

إلى جانب تلك الأزمتين اتجهت الأمور نحو أزمة جديدة، تجلت في الأزمة الصحية القاسية التي تعرض لها رئيس الوزراء في ١٧ أيار ٢٠٠٢، ونقل على أثرها للعلاج في إحدى مستشفيات أنقرة، التي مكث فيها عشرة أيام شهدت تفاقم الخلافات والتناقضات بين شركاء ائتلاف. ولم يكدر يخرج الرئيس للنقاوة حتى وقع في أزمة جديدة، بإعادته للمستشفى للمرة الثانية قبل مرور أسبوع على مغادرته لها. وانتظر الرأي العام لمعرفة حقيقة مرض رئيس الوزراء وسرعان ما تبين له؛ بفضل الصحافة الحرة؛ أن المسألة ليست طارئة أو عرضية وإنما تتعلق بالشيخوخة وكبر السن، فظهرت على السطح دعوات تشكيك في قدرة الرئيس على الاستمرار في أداء مهامه وهو في الثامنة والسبعين من العمر، وعلى الفور وجد في تركيا من يطالب عليناً رئيس الوزراء في التحسي عن رئاسة الحزب ورئاسة الحكومة، وطالب آخرون بإجراء انتخابات مبكرة لتجنب الدولة أزمة جديدة، تضاف إلى الأزمة الاقتصادية^٤.

وبلا شك فقد ألقت كل من الحالة الاقتصادية المتدهورة، والسياسية المتهافة^٥، والصحية لرئيس الوزراء ظلالها على المجتمع وكافية بأن يدعو شريك الائتلاف دولة بهشلي زعيم الحركة القومية إلى عقد إجراء انتخابات مبكرة، داعياً الأحزاب الممثلة في البرلمان إلى عقد جلسة استثنائية للنظر في اقتراحه، واجتمع البرلمان في أيلول، ليقرر في الثالث من تشرين الثاني ٢٠٠٢ موعد الانتخابات البرلمانية المبكرة^٦. وقد

^٢ إبراهيم أورتورك، التحولات الاقتصادية التركية بين عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٨، في: محمد عبد العاطي، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الدار العربية ناشرون، مركز الجريدة للدراسات، ٢٠١٠، ص ٤٨

^٣ عمرو الشوبكي، الإسلامية التركية من الرفاه إلى العدالة والتنمية، في: تركي الدخيل، عودة العثمانيين الإسلامية التركية، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الطبعة الثانية، ٢٠١١، ص ٩٣.

^٤ ياسر أحمد حسن، مصدر سابق، ص ١٦٦-١٦٧.

^٥ محمد سليمان، "تجربة حزب العدالة والتنمية التركي(٢) شهادة التمييز والإبداع"،

<http://www.alsar.ws/index.cfm?method=home.com&contetID=5443>.

^٦ ياسر أحمد حسن، مصدر سابق، ص ١٧٨-١٨٣

وصل الأمر بتركيا، في ظل تلك الأزمات، إلى أن عدة دراسات وندوات غربية وأمريكية، قد أكدت بأن تركيا باتت على مفترق طرق، فإما أن تنهار وتتفتت، وإما أن تتجدد من خلال تغيير الطبقة السياسية الحاكمة والسيطرة، منذ تأسيس الجمهورية التركية^٧.

أولاً:

الانتخابات البرلمانية في تركيا عام ٢٠٠٢

شهدت تركيا في ٣ تشرين الثاني ٢٠٠٢، حصول حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية على ٣٦٣ مقعداً نواباً من أصل ٥٥٠ في الجمعية الوطنية التركية الكبرى. وحصل حزب الشعب الجمهوري على ١٧٨ مقعداً.^٨ ويذكر نفس المشهد أيضاً في الدورة الانتخابية البرلمانية التالية، وإن كان بنسب متفاوتة بعض الشيء، ففي ٢٢ تموز ٢٠٠٧، حصل حزب العدالة والتنمية على ٣٤١ مقعداً نواباً، وحزب الشعب الجمهوري على ١١٣ مقعداً، وحزب الحركة القومية ٧٠ مقعداً، والمستقلون من حب المجتمع الديمقراطي حصل على ٢٣ مقعداً، أما المستقلون فكان نصيبهم ٣ مقاعد.^٩

وصف الفوز الأول بالانتخابات على أنه حدث تاريخي. إذ تمكن حزب العدالة والتنمية المنشق عن حزب الفضيلة ذات المرجعية الإسلامية من تشكيل الحكومة التركية بشكل منفرد ودون الحاجة فيه إلى ائتلاف حكومي. ومما لا شك أن هناك أسباب وجيهة قادت إلى فوز الحزب بالدورتين النوابيتين. فالنسبة لانتخابات ٢٠٠٢، منها، الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها تركيا، وانهيار الطبقة السياسية التركية بشكل كبير، فالوسط اليمين انكشف أمام حالة الفساد السياسي، وعلاقته بالمافيا وشبكات الفساد، أما الوسط اليساري فانهزم بفعل العجز والشيخوخة الفكرية التي أصابته^{١٠}. والذي

٧. عمرو الشوبكي، مصدر سابق، ص ٩٣

٨. محمد ياس خضرير الغربي، الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الإتحاد الأوروبي(١٩٩٣-٢٠١٠)، ملحق رقم

٩، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه(٩٢)، بيروت، ٢٠١٠، ص ٢٦٥

١٠. المصدر نفسه، ملحق رقم ٢، ص ٢٦٦

١١. عمرو الشوبكي، مصدر سابق، ص ٩٢

ساهم أيضاً في فوز حزب العدالة تحول الأحزاب السياسية في تركيا إلى "كارتيل"، لا يضمن سلامته سوى بالتقارب مع الدولة (المؤسسة العسكرية، المؤسسة المدنية). فهي فقدت كل قدرة على إنتاجات سياسة، مكنتها بالرهانات الولائية المحلية أو القومية^{١١}. كل ذلك أتاح الفرصة للفوز الكبير لحزب العدالة والتنمية في تلك الانتخابات.

أما أسباب النجاح في انتخابات ٢٠٠٧، تعود إلى مقدرة حزب العدالة والتنمية إلى حض الناخبين الأتراك على التصويت لإنجازات رئيس الوزراء (التي سنأتي على ذكرها لاحقاً)، وإعادة انتخابه. وقدرته على تحديد التحديات التي تواجه تركيا المعاصرة، وعلى مخاطبة الشعب، فانتصار الحزب بالانتخابات ليس انتصاراً للإسلاميين على العلمنة، بل انتصار حركة شعبية تمثل التحولات المهمة التي شهدتها تركيا خلال العقد الأخير. بني حزب العدالة والتنمية نجاحه الجديد على أسس الخطاب الصريح، الذي يولي الأهمية للناحية الاقتصادية والاجتماعية قبل أي شيء آخر، لأنها التي تضطلع بالدور الرئيسي في تحفيز الناخبين، إذ لم يبرز في واجهة الخطاب لا الدين ولا الخيارات الفكرية للحزب. فهمه للواقع السياسي بمستوياته المختلفة؛ المحلية والإقليمية والدولية، وبتدخلات الداخل والخارج في هذه المستويات، والتسليم بمعطيات الواقع السياسي، أو شروط اللعبة السياسية في الساحة التركية. وأقصد بذلك الموافقة على المعطيات والانطلاق من أرض الواقع، ومما هو موجود بالفعل، لا مما يراه منضبطاً وصحيحاً أو عادلاً. فلم يتخذ حزب العدالة والتنمية موقفاً سلبياً من العلمنية واعداً مهمته إصلاحاً للمجتمع لاأسلمة الدولة، وتجنب الحزب صراعاً مبكراً مع المؤسسة العسكرية في معركة هامشية، خاضها من قبله رئيس الوزراء الأسبق أرسطو فاسنتزفت مجھوده بشكل كبير، وخرج منها مجروهاً على أقل تقدير، وهذا هو فقه الواقع الذي ينطلق من الأرض حتى يتمكن من التغيير^{١٢}. فهذه الأسباب مجتمعة تفسر فوزه في تلك الانتخابات.

١١ حميد بوزرسلان، تاريخ تركيا المعاصر، ترجمة: حسين عمر، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء- المغرب، الطبعة الثانية ٢٠١٠، ص ١٣٩.

١٢ إبراهيم الهضيبي، أردوغان والإخوان ، وجهات نظر، العدد ١٠٧ ، ديسمبر ٢٠٠٧ ، ص ٢١.

بعد التعرف على نتائج الانتخابات البرلمانية في دورتي ٢٠٠٢ / ٢٠٠٧ ، والأسباب التي ساهمت في نجاح حزب العدالة والتنمية فيهما، لحد وصف انتصاره في الانتخابات ٢٠٠٢ ، على أنه حدثاً تاريخياً، ارتأت الدراسة تناول هوية وطبيعة تكوين الحزب، وخطابه الفكري، و برنامجه السياسي المعلن. وتتجدر الإشارة هنا، يكاد يكون الحزب الوحيد إذ استطاع في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة من تشكيل حكومة من أعضاء حزبه دون اللجوء إلى حكومات ائتلافية.

ثانياً: حزب العدالة والتنمية : النشأة والبرنامج السياسي

تأسس حزب العدالة والتنمية برئاسة رجب طيب أردوغان في ١٤ آب عام ٢٠٠١^{١٣}، وجرى إشهار أعضاء الأعضاء المؤسسين الذين كانوا ٧٤ شخصاً، لم يكن من بينهم أي من أعضاء البرلمان في حزب الفضيلة^{١٤}. وعن الظروف التي أدت إلى نشأته قال يشار ياقيش نائب رئيس الحزب للشؤون الخارجية: "الفهم الأعمق لصعودنا في الحياة السياسية التركية يستلزم النظر في كيفية تشكيل الحزب. لقد كان معظم مؤسسي الحزب أعضاء في حزب الرفاه بزعامة نجم الدين إربكان، وقد حاولوا كإصلاحيين - ومنهم عبدالله جول وبولنت أرنج ورجب طيب أردوغان - تغيير أسلوب وسياسات إربكان، وأبدوا رفضهم لممارساته، خاصة بناء كل موقف على أساس ديني، ونحن في بلد علماني ومثل هذه الممارسات غير مقبولة. وعندما تم حل الرفاه ظل المحافظون بزعامة إربكان والإصلاحيون الذين كان يقودهم عبد الله جول في الفضيلة، إلى أن تم حله بقرار من المحكمة الدستورية . عندئذ كان لا بد من الانقسام. أنصار إربكان شكلوا حزب السعادة بزعامة رجائي قوطان، والإصلاحيون شكلوا حزب العدالة والتنمية. لقد وجدوا أنفسهم في مفترق الطرق، والحياة السياسية التي تغيرت، فقرروا الانقطاع عن الماضي ممثلاً في الرفاه والفضيلة. لكن هذا لا يعني إنكار هذا الماضي أو الهوية التركية". ويضيف ياقيش: "قبل أن يطرح الإصلاحيون برنامجهم السياسي أجروا استطلاعات عدة للرأي. سألوا الناس ما هي أولوياتكم؟. ما هو طبيعة الحزب

١٣ راغب دوران، أسباب صعود النموذج التركي، في: تركي الدخيل، مصدر سابق، ص ١٢١.

١٤ ياسر أحمد حسن، مصدر سابق، ص ١٩٥.

الذي تقبلونه؟. سألوا حتى عن الاسم المناسب والشعار المناسب، من هنا جاء نجاحه. وقد تولى أردوغان رئاسته، فأضافت إليه الكثير؛ لأنه كان رئيساً ناجحاً للبلدية إسطنبول". ويرى ياقيش إن الخلافات مع إريكان والمحافظين التي قادت إلى تشكيل حزب العدالة والتنمية سببها الابتعاد من جانب إريكان عن العلمانية التي تحكم نظامنا، ونحن لا نريد حكومة على أساس ديني كما يرغب حزب السعادة. حزبنا جديد تماماً ليس له ارتباطات بالماضي، لكنه يراعي الحساسيات في بلدنا ٩٩٪ من سكانه مسلمون، والكثيرون من أبنائه محافظون، ولهم ثقافتهم الإسلامية، وليس من سبيل لإنكار ذلك".^{١٥}

أعاد الحزب تعريف هويته الفكرية والسياسية، بما ينسجم مع واقع الدولة التركية الداخلي وعلاقتها الخارجية^{١٦}؛ فهو لا يُعرف عن نفسه بأنه حزب إسلامي. بل يتعد عن كل ما يفهم منه أن للحزب برنامجاً إسلامياً^{١٧} واعترف بالعلمانية أو "النظام العلماني" كشرط مسبق أساسي للديمقراطية والحرية. ومع ذلك يصر بصرامة على تعريف العلمانية على أساس أنها "حيادية الدولة تجاه أي شكل من أشكال المعتقد الديني والقناعة الفلسفية"^{١٨} وعلى هذا الأساس صنف قادة الحزب الهوية الفكرية والسياسية، بأنه من تيار يمين الوسط، على غرار الأحزاب الأوروبية المحافظة^{١٩}، أما عن طبيعة الحزب التكوينية، فقد انضم إليه أعضاء وبرلمانيو أحزاب يمين الوسط مثل حزب الوطن الأم وحزب الطريق القويم، وشراائح من التكنوقراط وخريجي الجامعات والبيروقراطيين والمهنيين الذين عملوا في البلديات التي سيطر عليها الإسلاميون في مراحل سابقة، إضافة إلى البرجوازية الوسطى والصغيرة سواء في إسطنبول والمدن

١٥ عبد الحليم غزالى، الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا: ظلال الثورة الصامدة، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٧، ص ٢٥-٢٦.

١٦ د. عمرو الشوبكي، مصدر سابق، ص ٩١.

١٧ خالد الحروب، تركى: إسلامية/ علمانية، وجهات نظر، العدد ١١٧، أكتوبر ٢٠٠٨، ص ٦.

١٨ جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دراسات مترجمة، ٣٦، ٢٠٠٩.

١٩ د. عمرو الشوبكي، مصدر سابق، ص ٩١.

الكبير أو في الأنضول حيث القاعدة الأساسية للإسلاميين^{٢٠}، كما انضم إليه أيضًا عدد من الممثلين، والفنانين، والصحافيين، والأدباء^{٢١} وهنا يجدونا حزب " العدالة والتنمية" تعبيرًا عن تركيبة سياسية واجتماعية جديدة، لا هي علمانية الذي يمثله يمين الوسط التركي كالطريق المستقيم والوطن الأم، ولا هي كمالية بالمعنى الذي يعد عنه يسار الوسط التركي كحزب الشعب الجمهوري وحزب اليسار الديمقراطي، ولا هي إسلامية بالمعنى الذي أعلن عنه حزب الرفاه، ولكنه توضيح عن الإسلامية واليسارية واليمينية في صيغة جديدة^{٢٢}، فمؤسسوه تبنوا ما أطلق عليه "الديمقراطية المحافظة" وهي نظام سياسي واجتماعي توافقى تنسجم فيه الحداثة والترااث من جانب والقيم الإنسانية والعقلانية من جانب ثان، فهي لا تقبل الجديد ولا ترفض القديم والمحلبي وتحترم الآخر وتؤمن بخصوصية الذات وترفض الخطاب السياسي القائم على الثنائيات التي تفرض رؤية سياسية أو عرقية أو أيديولوجية أو دينية واحدة تلغي ما سواها، وتؤكد على أن الدولة يجب أن يتوقف دورها عند تسخير الأمور من خلال الحد من التناقض عبر التوفيق بين مختلف الاتجاهات بتحقيق التفاعل الإيجابي في المجتمع بما يساهم في إيجاد بيئة يتعيش فيها الجميع دون استقطاب أو استئثار^{٢٣}. أما شعار الحزب فهو عبارة عن مصباح كهربائي، وألوانه الرسمية هي الأصفر، والأسود، والبرتقالي. وقد أعطى أنصاره الحزب تسمية "أكبارتي" وتعني باللغة التركية "الحزب الأبيض" رمزاً للبراءة والنقاء^{٢٤}.

أما بشأن برنامج الحزب فقد جرى استطلاعات للرأي بشكل واسع للتعرف على احتياجات الناس ومطالبهم وتوقعاتهم من حزب العدالة. وتقوم فكرة البرنامج على أن مشكلات تركيا ليست مستعصية الحل طالما أن تركيا لديها موارد طبيعية غنية فوق

٢٠ خالد الحروب ، مصدر سابق، ص ٦.

٢١. كمال حبيب، الدين والدولة في تركيا المعاصرة: صراع الإسلام والعلمانية، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٣٦٠.

٢٢. عمرو الشوبكي، مصدر سابق، ص ٩٥.

٢٣. كمال حبيب، الإسلاميون الأتراك: من الهمаш إلى المركز، في: محمد عبد المعطي، مصدر سابق، ص ١١٦ .٤ راغب دوران، مصدر سابق، ص ١٢١.

الأرض وتحتها، ولديها شعب يتميز بالشباب والشاطئ، وتراث حكم عميق الجذور وشديد الغنى، وموقع جيوستراتيجي يمكن أن يساعدها على أن تلعب دوراً مؤثراً في بيئتها الإقليمية، وفرض سيادية مستمدة من التاريخ والجغرافيا، وشخصية وطنية قائمة على التدين والتضامن، وسجل من الإنجازات. وقد حظي هذا البرنامج بقبول شعبي

كبير عبرت عنه الانتخابات النيابية التي جرت في عام ٢٠٠٢^{٢٥}

وحددت اللائحة الداخلية لبرنامج الحزب أهدافه بالآتي :

١- تحقيق السيادة - وبدون أي قيد أو شرط - للشعب التركي على الجمهورية القانونية التي تعتبر القوة التي تراعي مصالح الفرد والمؤسسات معاً. ٢- الحفاظ على وحدة الدولة التركية. ٣- الحفاظ على القيم والأخلاقيات التي تعد بمثابة تراث للشعب التركي. ٤- تحقيق الحضارة والمدنية المعاصرة في تركيا استناداً للطريق الذي رسمه مصطفى كمال أتاتورك. ٥- تأمين الرفاه والأمن والاستقرار للشعب التركي. ٦- تحقيق مفهوم الدولة الاجتماعية التي تتيح للأفراد العيش بالشكل الاجتماعي المطلوب. ٧- تحقيق العدالة بين الأتراك والتوزيع العادل للدخل القومي.

ويعرض البرنامج وسائل تحقيق تلك الأهداف على النحو الآتي:

١- نشر الوعي القائم على الحقوق المتعارف عليها دولياً، والحرفيات، وسيادة القانون في جميع أنحاء تركيا.

٢- استئصال مشكلات تركيا المستعصية بتبعة الموارد الإنسانية والطبيعية المهمة بما يجعلها دولة منتجة باستمرار وتنمو بالإنتاج.

٣- تخفيض معدل البطالة، وردم الهوة في توزيع الدخل بما يزيد من مستوى الرفاه.

٤- إتباع سياسات تهدف لتحقيق الكفاءة والفاعلية في الإدارة العامة، وإدخال المواطنين والمنظمات المدنية في عملية صنع القرار.

٥- تحقيق الشفافية الكاملة والمحاسبة في كل جانب من جوانب الحياة العامة.

٦- إتباع سياسات معاصرة رشيدة، عملية لإفادة الأمة في مجالات الاقتصاد، والسياسة الخارجية، الثقافية، والفنون، والتعليم، والصحة، والزراعة، والشروة الحيوانية.^{٢٦}

ومما جاء من مبادئ للحزب في لائحته الداخلية، لأنه يحترم حقوق المواطنين كافة، ولا يفرق بين أبناء الشعب على أساس الدين أو المذهب أو العرق، ويرفض أنواع التفرقة والنزاعات القومية أو الدينية كافة، ويعمل على تحقيق الديمocrاطية بالمفهوم الكامل، وأن ترسم علاقات الدولة لهذه القاعدة، وأنه من الضروري حماية الحرية والحقوق الأساسية لاتاحة الفرصة لسيادة الإرادة الوطنية، ويؤمن بضرورة نيل النساء حقوقهن السياسية، وإتاحة الفرصة كاملة لحرية الفرد والتعبير عن آرائه بشكل مطلق بما يتسمق مع القانون، وضرورة منح المؤسسات المدنية الحقوق والحرفيات والصلاحيات اللازمة لها، كما يؤمن بضرورة إقامة القواعد الازمة لخدمة اقتصاد السوق، وحماية البنية الأساسية للاقتصاد، وإزالة انعدام التوازن في توزيع الدخل القومي. ويؤكد الحزب أن أي نظام ديمقراطي لا يمكن أن يعيش في مجتمع لا يسوده القانون، والديمقراطية تؤكد وجودها من خلال القانون، ولا بد أن يسود مفهوم دولة القانون بدلاً من قانون الدولة. ويتعهد الحزب بأنه سيضمن خلق أعلى درجات الشفقة في النظام القضائي الذي يعد ضماناً لنظام الاجتماعي.

كما يتتعهد بالإعداد لدستور جديد يسمح بحرييات تعد استجابة لحاجات المجتمع بأكمله بما يتسمق مع مبدأ دولة القانون ومعايير الدول الديمقراطية. ويرى الحزب في الديمقراطية نظاماً مبنياً على التسامح، وفي الديمقراطيات ليس من الممكن لبعض المواطنين الاستفادة من حقوق وحريات ومزايا أكثر من غيرهم، فالكل تحت حماية القوانين في هذه الديمقراطيات.^{٢٧}.

ويبقى الشيء المهم في البرنامج السياسي لحزب العدالة والتنمية ابعاده عن سياسات الهوية والتزامه بسياسات الخدمات، بمعنى أنه فكك تقيد البرامج الإسلامية

٢٦ عبد الحليم غزالى، مصدر سابق، ص ٢٦ - ٢٧.

٢٧ عبد الحليم غزالى، مصدر سابق، ص ٢٧ - ٢٩.

السابقة وغرقها في مسائل الهوية والثقافة ونقلها إلى مسائل السياسة الاجتماعية والخدماتية والاقتصادية. وقد أثار هذا الانتقال من الانشغال والانغماس بقضايا الهوية إلى الانخراط في قضايا الخدمات، جذب شرائح واسعة من الأنصار الجدد الذين صاروا يرون في الحزب جهة تستطيع تغيير الأمور نحو الأفضل^{٢٨}. فجاجه في الانتخابات البرلمانية في دورتين متتاليتين دليل على نجاعة برنامجه السياسي.

المبحث الثاني :

الإصلاحات الداخلية في تركيا بعد عام ٢٠٠٢

شهدت تركيا إصلاحات غير مسبوقة على مستوى الدولة والمجتمع منذ تولى حزب العدالة والتنمية الحكم عام ٢٠٠٢ وحتى الآن. حتى أن وثيرة الإصلاحات فيها وصفت من قبل المراقبين المستقلين بأنها لا تقل عن "الثورة الصامتة" وشملت الإصلاحات مجالات الحياة كافة. التي ساهمت في زيادة حضور التركي ونشاطه في العديد من القضايا المحورية في بيئتها الإقليمية. وقد شملت الإصلاحات التركية مجالات مختلفة وهي على التالى أولاً:

الإصلاحات الاقتصادية

وصلت حكومة العدالة والتنمية إلى الحكم والدولة تعاني من أزمة اقتصادية حادة كما أشرنا سابقاً، ولتجاوز تلك الأزمة غيرت الحكومة جملة معتبرة من الأفتراضات والمبادئ الأساسية التي اعتمد عليها صندوق النقد الدولي في وصفته لعلاج الاقتصاد التركي، ومنها - على سبيل المثال - ترك العمل بنظام الصرف الثابت والانتقال للأخذ بنظام الصرف المرن، والاعتماد على استثمارات القطاع الخاص الذي اهتمت به الحكومة وعملت على حل الكثير من مشكلاته. ولمكافحة البطالة لمجتمع أغلب مواطنيه هم في سن الشباب، وضعت حكومة العدالة والتنمية نصب عينيها هدفاً يتمثل في أن تتجاوز معدلات استثمار نسبية ٣٠٪ من الناتج القومي الإجمالي، وحتى يتم ذلك لا بد من :

- ١- زيادة التكشيف وخفض النفقات
- ٢- جذب رؤوس الأموال الخارجية بشكل مباشر.
- ٣- تأمين الطاقة وضمانها بأسعار اقتصادية على المستوى البعيد.
- ٤- إصلاح التعليم المهني وحل مشكلة نقص الأيدي الماهرة، وتحسين بيئة

العمل .٥- إصلاح الجهاز الإداري للدولة وضمان الشفافية والمراقبة والمحاسبة^{٢٩}. ولتحقيق الإصلاح الاقتصادي اتجهت الحكومة نحو محاربة الفساد، وخاصة المسؤولين رفيعي المستوى في الدولة، ولعل تحويل تانسو تشيلر ومسعود يلماظ، وهما من رؤساء الوزراء السابقين، إلى التحقيق، توجهها نحو الإصلاح^{٣٠}. وخفضت الحكومة نفقاتها إلى أبعد مدى وخفض عدد الوزارات باعت الآلاف من السيارات الحكومية والبيوت الفاخرة التي كانت مخصصة للنواب وشكلت لجانا برلمانية لتعقب الفاسدين الذين سرقوا البنوك الحكومية والخاصة أصدرت قانونا يسمح لها بوضع اليد على أموال أصحاب ومديري هذه البنوك وأموال أقاربهم من الدرجة الأولى والثانية واسترداد قيمة ما نهب من هذه الأموال لخزينة الدولة^{٣١}. كما اهتمت حكومة العدالة والتنمية بمعالجة مشكلة البطالة عن طريق تشجيع الاستثمار الإنتاجي، وفتح المجال أمام إقامة المصانع والشركات، التي تنتج للتصدير، وهو ما وفر فرص عمل كثيرة أسهمت في تخفيض نسبة البطالة التركية إلى حد كبير^{٣٢}. وقد كان لهذه الإصلاحات انعكاسات إيجابية على الاقتصاد التركي في الأعوام الثمانية الأخيرة تمثلت بالآتي:

١- كان الاقتصاد التركي في عام ٢٠٠٢ يأتي في المرتبة السادسة والعشرين

على مستوى العالم وأصبح في الأعوام الأولى للحكومة الحالية في المرتبة

السابعة عشر على مستوى العالم. فأصبحت تركيا من بين مجموعة العشرين

G-20

٢- أصبح الاقتصاد التركي سادس أكبر اقتصاد في أوروبا.

٣- ارتفع الدخل القومي لتركيا من ٢٢٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٢ إلى ٦١٨

مليار دولار في عام ٢٠٠٩.

^{٢٩} خالد الحروب ، مصدر سابق، ص ٦.

^{٣٠} إبراهيم أوزتورك ، مصدر سابق، ص ص ٤٩-٥٢.

^{٣١} هشام حمامي، تركيا الجديدة!، وجهات نظر، القاهرة ، العدد ١٠٥، أكتوبر ٢٠٠٧، ص ٢١

^{٣٢} حلمي محمد القاعود، مصدر سابق، ص ١٤.

- ٤- كان الدخل القومي على الفرد في عام ٢٠٠٢ ٣٥٠٠ دولار وارتفع هذا المقدار إلى ٨٥٩٠ دولار في عام ٢٠٠٩.
- ٥- كانت ديون تركيا لصندوق النقد الدولي في عام ٢٠٠٢ تصل إلى ٢٣.٥ مليار دولار وانخفض هذا الرقم إلى ٦.٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٩.
- ٦- أزيلت ستة أصفار من الليرة التركية.
- ٧- انخفضت نسبة التضخم السنوي من متوسط ثلاثين بالمائة في العام ٢٠٠٢ إلى أرقام أحادية في الاعوام الأولى من عهد الحكومة الحالية.
- ٨- كانت صادرات تركيا في عام ٢٠٠٢ (٣٦) مليار دولار وارتفعت إلى (١٠٢) مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠٩.
- ٩- شركات المقاولات التركية تأتي حاليا في المرتبة الثانية على مستوى العالم بعد الشركات الصينية، حيث ارتفع حجم عملها إلى ٢٣.٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ وكان حجم عمل هذه الشركات ١.٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٢.
- ١٠- ارتفعت أجور الموظفين والعاملين ما بين الاعوام ٢٠٠٩-٢٠٠٢ (٥١٨٨٪) أي وصلت الزيادة في الأجور إلى ضعفي التضخم.
- ١١- زاد حجم العمل في البورصة التركية ثلاثة أضعاف في عهد الحكومة الحالية وبذلك ارتفع حجم العمل من (٤٢٢) مليون ليرة في عام ٢٠٠٢ إلى (٦٨١) مليار ليرة تركية في عام ٢٠١٠.
- ١٢- زادت احتياط العملة الصعبة في البنك المركزي ووصل إلى (٧٠.١) مليار دولار في عام ٢٠٠٩ وكانت نسبة الاحتياط في عام ٢٠٠٢ (٢٦.٨) مليار دولار.
- ١٣- بلغت نسبة النمو في الاقتصاد التركي إلى (٦.١) في المائة ما بين الاعوام ٢٠٠٨-٢٠٠٢.
- ١٤- ارتفعت نسبة القروض المقدمة لأصحاب العمل من ١٥٤ مليون ليرة في عام ٢٠٠٢ إلى (٣.٣) مليار ليرة في عام ٢٠٠٨.

٥- ارتفعت نسبة المحفزات المقدمة لتربيه المواصل ثلاثة أضعاف ووصلت إلى ٥.٨٠٩ (مليار ليرة وكانت هذه النسبة ١.٨٦٨) (مليار ليرة في عام

.٢٠٠٢

٦- كانت البنوك الحكومية تعلن عن خسارتها نهاية كل عام ولكن بدأت هذه البنوك تكسب أرباحا في عهد الحكومة الحالية وتعلن عن أرباحها وعلى سبيل المثال أعلنت بنك الزراعة في نهاية ٢٠٠٩ أن أرباحها وصلت إلى ٣.٥١١ مليار ليرة.

٧- تراجعت ديون القطاع العام باستمرار في عهد الحكومة الحالية وانخفضت نسبتها في عام ٢٠٠٧ إلى (٢٩.١) بالمئة وكانت هذه النسبة (٦١.٤) بالمئة في عام ٢٠٠٢ .^{٣٣}

وانتقلت تركيا في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية من " نادي الدول المستقبلة للمعونات الخارجية" إلى الدول المانحة. وهي الدولة الشرق الأوسطية غير نفطية الأولى التي حققت هذا الإنجاز التاريخي^{٣٤}. وعلى المستوى الداخلي انعكس الانجاز الاقتصادي على مجالات المجتمع كافة وعلى النحو الآتي:

- في مجال الاستثمار :

أ_ كان معدل الاستثمارات الأجنبية في تركيا عام ٢٠٠٢ (١) مليار دولار. ارتفع هذا الرقم في نهاية عام ٢٠٠٥ إلى (١٠) مليارات دولار.

أنشأت الحكومة الحالية هيئة للاستثمارات في عام ٢٠٠٦ ، بعد ذلك ارتفعت نسبة الاستثمارات في نهاية عام ٢٠٠٧ إلى (٢٢) مليار دولار.

٣٣. أمر الله إيشلر، التغيرات التي حدثت في تركيا في السنوات الثمانية الأخيرة: على الرابط الآتي:

<http://www.mesc.com.jo/Activities/lecture/lecture1.html>

٣٤ فرهاد سيدر، "العثمانية الجديدة" السياسة التركية الإقليمية الجديدة وموقف العالم العربي منها، في: د. محمد مصالحة، د. عمر الحضرمي، العلاقات التركية العربية بين الأمس والحاضر، منشورات الجامعة الأردنية- كلية الدراسات الدولية، ٢٠١٠، ٤٧، ص

بـ _ منذ تأسيس الجمهورية في عام ١٩٢٣ حتى نهاية عام ٢٠٠١ عدد الشركات الأجنبية العاملة في تركيا كان ٥٠٠٠، أما الآن بلغ عدد الشركات الأجنبية العاملة في تركيا ٢٤٠٠٠.

لا شك أن تميز السوق التركية بقربها من الأسواق الأوروبية والآسيوية والإفريقية لعب دورا في زيادة الاستثمارات الأجنبية في تركيا.

ـ في مجال الصحة:

ـ كانت ميزانية وزارة الصحة في عام ٢٠٠٢ (٣) مليارات و (٩١٠) مليون ليرة، وارتفعت ميزانية هذه الوزارة في عام ٢٠١٠ إلى (١٣) مليار و (٤٠٠) مليون ليرة.

ـ قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم كان يطلب فيها أجراً لسيارات الإسعاف، وكان المرضى لا يعالجون في قسم حالات الطوارئ لسبب أو آخر، وكان المرضى يبحتجزون في المستشفى لعدم دفعهم أجراً للعلاج. أما اليوم فيعالج جميع المرضى في قسم حالات الطوارئ وفي قسم العناية المركزة بما فيها المستشفيات الخاصة دون مطالبة أية أجور.

ـ ١ - إلى جانب سيارات الإسعاف المنتشرة في أنحاء تركيا تقدم وزارة الصحة خدمات الإسعاف بطائرتين للإسعاف و ١٧ طائرة عمودية للإسعاف على مستوى تركيا وبدون مقابل.

ـ ٢ - بنت تركيا في الفترة ما بين ١٩٩٦-٢٠٠٢ (١٣٩) مستشفى و (٦١٧) مستوصف، أما في الفترة ما بين ٢٠٠٩-٢٠٠٢ فبنت تركيا (٢٥١) مستشفى و (١٠٢٨) مستوصف.

ـ ٣ - بنت تركيا في الفترة ما بين ١٩٩٦-٢٠٠٢ (١٣٩) مستشفى و (٦١٧) مستوصف، أما في الفترة ما بين ٢٠٠٩-٢٠٠٢ فبنت تركيا (٢٥١) مستشفى و (١٠٢٨) مستوصف.

- ٤ - انتقلت تركيا في عام ٢٠١٠ إلى نظام "طبيب العائلة" في كل المدن، بذلك أصبح بمقدور كل مواطن مراجعة طبيبه الخاص أو الاتصال به هاتفيا للاستفسار أي وقت يشاء.
- ٥ - كانت غرف المرضى في الماضي توجد بها خمسة أو ستة أسرة ولا توجد في داخلها حمام، أما الغرف الحالية في المستشفيات الجديدة إما بسرير واحد وإما بسريرين ويوجد بداخلها حمام وثلاثة وتلفزيون وسرير إضافي للمرافقين.
- ٦ - يمكن للجميع مراجعة أي مستشفى للعلاج والحصول على أدوية من جميع الصيدليات.
- ٧ - كان المصابين بمرض الكلى يعانون مشاكل كبيرة قبل عام ٢٠٠٢ أما اليوم فالسيارات المخصصة لهم تأخذ المصابين من بيوتهم لغسل الكلى ثم ترجعهم إلى بيوتهم.
- ٨ - كان عدد آلات غسيل الكلى في أنحاء تركيا في عام ٢٠٠٢ (٥٦٨٥) أما اليوم فبلغ العدد (١٤٥٠٣) آلة.
- ٩ - كان عدد أجهزة MR في عام ٢٠٠٢ (١٨) في أنحاء تركيا أما اليوم فهو (٢٣٨) جهاز MR.
- في مجال التربية:
- ١ - أصبحت ميزانية وزارة التربية أكبر ميزانية في عهد الحكومة الحالية وفاقت على ميزانية وزارة الدفاع.
- ٢ - بنيت في الأعوام الشمانية الأخيرة (١٥٠) ألف قاعة دراسية جديدة في أنحاء تركيا.
- ٣ - أرسلت إلى المدارس (٧٥١.٨٣) حاسوب.
- ٤ - أنشئت في المدارس (٢٩٠.٤٢٨) قاعة دراسية خاصة لـ تكنولوجيا المعلومات.
- ٥ - تقدم وزارة التربية الوطنية لجميع التلاميذ والتلميذات الكتب الدراسية المقررة مجاناً منذ عام ٢٠٠٣.

٦ - كان عدد الجامعات في تركيا عام ٢٠٠٢ (٧٦) جامعة، منها (٥٣) جامعة حكومية (٢٣) جامعة أهلية.

٧ - أنشأت الحكومة الحالية في الفترة ما بين ٢٠٠٣-٢٠١٠ (٤٩) جامعة حكومية (٢٩) جامعة أهلية. بذلك ارتفع عدد الجامعات الحكومية إلى (١٠٢) كما ارتفع عدد الجامعات الأهلية إلى (٥٢).

٨ - أنشأت الحكومة (١٥٣) سكن للطلبة بها (٦٤.٣٣٣) سرير وذلك منذ عام ٢٠٠٣.

- في مجال المواصلات :

١ - كان طول الطرق المزدوجة (ذهب وإياب بمسارين) في تركيا حتى عام ٢٠٠٣ يصل إلى (٦.١٠١) كم. بنت الحكومة الحالية خلال ثمانية أعوام ١٣ ألف و(٧٣) كم، أي بنت الحكومة الحالية أكثر من ضعفي الطرق التي بنيت منذ تأسيس الجمهورية.

٢ - بنت الحكومة الحالية طرقاً معبدة بين القرى يصل طولها إلى ٧٧٠٩٢ كم.

٣ - طول السكك الحديدية التي بنيت ما بين ١٩٥١-٢٠٠٢ (٩٤٥) كم. أما الحكومة الحالية فبنت خلال ثمانية أعوام (١٠٧٦) كم من السكك الحديدية.

٤ - مشروع العصر "مارماراي" أي السكة الحديدية التي تربط آسيا بأوروبا من تحت البحفور مستمر ببالغ السرعة.

٥ - بدأت القطارات السريعة تنقل الركاب بين مدينة أنقرة وأسكي شهر. وفي الوقت الحاضر البناء مستمر بين أسكي شهر وإسطنبول وحينما يكتمل المشروع ستستغرق الرحلة بين أنقرة وإسطنبول ٣ ساعات فقط.

٦ - تستمر في الوقت الراهن أعمال البناء في السكك الحديدية للقطارات السريعة بين أنقرة وقوانيا، وبين أنقرة وسيواس.

٧ - كذلك تستمر أعمال البناء في طريق الحرير للسكك الحديدية بين باكو- تفليس-قارص.

- ٨- عدد المسافرين بالطائرات في الرحلات الداخلية في عام ٢٠٠٢ كان (٨٧٢٩) راكباً. ارتفع هذا الرقم في نهاية عام ٢٠٠٩ إلى (٤١٢٢٧) راكباً.
- ٩- عدد المسافرين بالطائرات في الرحلات الخارجية في عام ٢٠٠٢ كان (٤٤٠٠٠) راكباً. ارتفع هذا الرقم في نهاية عام ٢٠٠٩ إلى (٣٧) راكباً.
- ١٠- عدد الترسانات التي كانت تُصنَّع فيها السفن لغاية عام ٢٠٠٢ كان (٦٠) بنت الحكومة الحالية ما بين ٢٠٠٣-٢٠١٠ (٧٠) ترسانة، بالإضافة إلى ذلك يستمر البناء في ٥٩ ترسانة.
- في مجال الغاز الطبيعي :
 - ١- كان الغاز الطبيعي متوفراً لغاية عام ٢٠٠٣ في (٩) مدن تركية فقط. ارتفع هذا العدد ما بين ٢٠٠٩-٢٠٠٣ إلى (٦٦) مدينة.
 - ٢- سيصل الغاز الطبيعي إلى ١٥ مدينة أخرى حتى نهاية ٢٠١٢، وبذلك لن تبقى مدينة تركية بدون غاز طبيعي.
 - في مجال الزراعة:
 - ١- كانت صادرات المنتجات الزراعية في عام ٢٠٠٢ (٤) مليارات دولار. ارتفعت صادرات المنتجات الزراعية في نهاية عام ٢٠٠٩ إلى (١١.٢) مليار دولار.
 - ٢- كانت حصة الزراعة في الدخل القومي ٣٦ مليار ليرة في عام ٢٠٠٢، ارتفعت هذه الحصة في عام ٢٠٠٩ إلى (٧٨.٤) مليار ليرة.
 - ٣- كان مجموع التشجيع للزراعة في عام ٢٠٠٢ (١.٨٦٨) مليار ليرة، ارتفع هذا الرقم إلى ٥.٧ مليار ليرة في عام ٢٠١٠.
 - ٤- بدأت الحكومة تقديم قروضاً بدون فائدة للقائمين بتربية الماشي منذ شهر آب من عام ٢٠١٦.

- في مجال الصناعة:

- ١ - كان عدد المناطق الصناعية المنظمة (٧٠) أضافت الحكومة الحالية إلى هذا الرقم (٧٢) منطقة صناعية منظمة.
- ٢ - كذلك بنت الحكومة الحالية (٨٣) منطقة صناعية صغيرة خلال ثماني الأعوام.

في مجال ترميم الآثار التاريخية:

- ١ - كانت ميزانية إدارة الأوقاف في عام ٢٠٠٢ (٣٧) مليون ليرة، أما في عام ٢٠١٠ ارتفعت ميزانية إدارة الأوقاف إلى (٤٦) مليون ليرة تركية.
- ٢ - تم ترميم (٤٦) أثر تاريخي ما بين الأعوام ١٩٩٨-٢٠٠٢ بال مقابل تم ترميم (٣٤٨٤) أثر تاريخي ما بين ٢٠١٠-٢٠٠٣.
- ٣ - تم أرشيف (١٢) مليون وثيقة تاريخية في الوسط الالكتروني.
- ٤ - كان عدد الآثار التاريخية المسجلة في عام ٢٠٠٢ (٩٤٨٣) ارتفع هذا العدد في عام ٢٠١٠ إلى (٢٠٠٧٨) ^{٣٥}.

ثانياً: الإصلاحات الدستورية التي لحقت بمؤسسات الدولة المدنية:

واصلت حكومة العدالة والتنمية في تطبيق برنامجها الإصلاحي إذ أتت على تعديل بعض مواد الدستور، لتوسيع دعائم الديمقراطية، وهي على النحو الآتي:

- ١ - تعقد انتخابات المجلس الوطني التركي الكبير كل أربعة أعوام بدلاً من خمسة أعوام.
- ٢ - يتم انتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب مباشرة من بين أعضاء المجلس الوطني التركي الكبير ومن أتموا الأربعين من العمر ويحملون شهادة دراسية عليا أو من بين المواطنين الأتراك الذين يحملون نفس الصفات والمؤهلين للانتخاب نوابهم.

٣- تكون ولاية رئيس الجمهورية خمس الاعوام بدلا من سبعة اعوام، ولمدتين على الأكثـر.^{٣٦}

٤- رفع أعضاء المحكمة الدستورية من (١١) عضوا إلى (١٧) عضوا،
واختيارهم من قبل المجلس الوطني التركي الكبير ورئيس الجمهورية بدل
من تعيينهم من قبل المؤسسة العسكرية.

٥- رفع أعضاء مجلس القضاء الأعلى من (٧) أعضاء إلى (٢٢) عضواً،
واختيارهم بذات الطريقة سالفة الذكر.^{٣٧}

ثالثاً- الإصلاحات في مجال الحريات:

منذ وصول حكومة العدالة والتنمية إلى الحكم وهي تسعى في ترسیخ الحقوق الحريات الأساسية من خلال الإصلاحات التي قامت بها ، ولعل تلك الإصلاحات:

١- ألغت حالة الطوارئ في جنوب شرق تركيا .^{٣٨}

٢- سمحت للقوميات غير التركية في تعلم وتعليم لغتها، فأصبح في الإمكان بث برامج تلفزيونية باللغة الكردية.

٣- إصدار قانون عفو عن "التأيدين" من الأكراد الذين التحقوا بحزب العمال الكurdستان الانفصالي.

٤- تشديد العقوبة على القائمين بعمليات تعذيب سواء في السجون أو في مراكز الشرطة.

٥- توسيع حرية التجمعات والمظاهرات، وسن قانون حق الفرد في الحصول على المعلومات، والسماح بالتعبير السلمي عن الرأي بجميع أشكاله

٣٦ على حسين باكي، *تركيا: الدولة والمجتمع المقومات الجيو- سياسية والجيو- إستراتيجية النموذج الإقليمي والارتقاء العالمي*، في: محمد عبدالمعطي، *تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج*، الدار العربية ناشرون، مركز الجزء للدراسات، ص. ٣٢-٣٣.

٣٧ خورشید دلی، تركيا ما بعد الاستفتاء: معركة الدستور والانتخابات، على الرابط الآتي:

<http://www.wahdaislamyia.org/issues/106/kdali.htm>

٣٨ د. أمراللهإيشلر، مصدر سبق ذكره.

- ٦- ألغيت ما كانت تسمى "اللائحة السوداء" وهي لائحة بأسماء مواطنين تطلب الأجهزة الأمنية منعهم من مغادرة البلاد لأسباب سياسية. ولن يمنعوا مع التعديل الجديد من السفر إلا بمذكرة قضائية فقط.^{٣٩}.
- ٧- عدم محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية إلا في حالات الحرب.
- ٨- تعزيز الحقوق السياسية للمرأة من خلال إقرار مبدأ التمييز الإيجابي.
- ٩- تخفيف القيود على حق الإضراب كشكل من أشكال الحقوق الاقتصادية.
- ١٠- تشكيل محاكم خاصة بالأحداث واستثناؤهم من تهم الإرهاب والجريمة المنظمة.^{٤٠}.
- ١١- إلغاء عقوبة الإعدام.
- ١٢- إلغاء محاكم أمن الدولة.
- ١٣- عدم جواز مصادرة المعدات الإعلامية ومنع تداولها.
- ١٤- ضمان حرية الصحافة.
- ١٥- سمو الاتفاقيات الدولية المبرمة في مجال حماية واحترام حقوق الإنسان على التشريعات الوطنية.^{٤١}.

رابعاً- الإصلاحات الدستورية التي طرأت على المؤسسة العسكرية التركية:

لم تكن المؤسسة العسكرية في تركيا بمعزل عن السياسة الإصلاحية التي شرعت حكومة العدالة والتنمية في تنفيذها. ولتبين أهمية تلك التعديلات لابد لنا في البداية من توضيح دورها في السياسة التركية في مرحلة ما قبل وصول حكومة حزب العدالة والتنمية للحكم في ١٩-٢٠٠٢. لمعرفة مدى التغير الذي حل بها. خلافاً للتطور الاجتماعي في الغرب إذ تنسى الأمة دولتها وجيشهما، وحدت الأتاتوركية بين الدولة والأمة في وحدة لا تنفص، وكان الجيش هو صانع الدولة صانعة الأمة.^{٤٢}.

^{٣٩} شريف تغبان، الشيخ الرئيس رجب طيب أردوغان: مؤذن إسطنبول ومحطم الصنم الأتاتوركي، دار الكتاب العربي،

دمشق- القاهرة، ٢٠١١، ص ١٠٠.

^{٤٠} خورشيد دلي، مصدر سابق.

^{٤١} علي حسين باكي، مصدر سابق، ص ٣٢.

عمل الجيش التركي منذ فترة مبكرة، إلى حماية دوره في حماية النظام صيانته، من خلال مجموعة من الآليات الدستورية والقانونية التي تشرع تدخله في السياسة، وتبني له في حالات استلام المدنيين للسلطة ممارسة تأثيره الكامل. وبعد كان نظام الحزب الواحد حتى عام ١٩٤٥، هو وسيلة حماية دوره وتأثيره في الحياة السياسية، لجأ الجيش عام ١٩٦٠، وبعد ما تعرض نفوذه لبعض الاهتزاز في عهد رئيس الوزراء الأسبق عدنان مندريس في خمسينيات القرن المنصرم، إلى وسيلة الانقلاب العسكرية المباشرة. غير أنه حصن دوره السياسي من خلال إقامة مؤسسة جديدة نص عليها دستور ١٩٦١ الذي أعقب انقلاب ١٩٦٠، وهي "مجلس الأمن القومي"^{٤٣} الذي يتتألف من رئيس الجمهورية ، رئيس الوزراء، وزير الدفاع، وزير الداخلية، رئيس الأركان العامة، قيادات الجيش من أفرع: القوات البرية، والجوية، والبحرية، والقائد العام للجندrama. ويرأس المجلس رئيس الجمهورية^{٤٤}، ويجتمع مرة كل شهر وتنبثق عنه أمانة عامة تضم (٧٠٠) موظف وت تكون هذه الأمانة من الأمين العام برتبة جنرال يعينه رئيس الأركان العامة، ثم مساعد الأمين العام ومساعدين له ثم المستشارين الرئيسيين ثم المستشارين الاعتياديين ثم مديرى الدوائر وأخيرا الخبراء في مختلف الاختصاصات، وللمجلس من الناحية الواقعية صلاحيات تنفيذية ورقابية على جميع الهيئات الدستورية، وله الحق جمع المعلومات من جميع الدوائر الرسمية، وتنفيذ المصالح للعليا للدولة^{٤٥}. وتمتد اختصاصاته لتصل رئاسة هيئة الأركان العامة إذ تخضع خططها العسكرية وتنفيذها على أرض الواقع، لمجلس الأمن القومي وليس وزارة الدفاع^{٤٦}، وقد طغى دور المجلس على دور مجلس الوزراء، إذ احتفظ لنفسه بسلطة الاعتراض دون

^{٤٢} صالح سالم، تحولات الهوية وال العلاقات العربية التركية، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والاعلان، جيزة- مصر، ١٩٩٩، ص ٢٤.

^{٤٣} محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة: مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٨، ص ٨٤-٨٥.

^{٤٤} معن محمد سلامة، الجيش والسياسة في تركيا، السياسة الدولية، العدد ١٣١، يناير ١٩٩٨، ص ١٢٤.

^{٤٥} هشام حمامي، مصدر سابق، ص ٢٩.

^{٤٦} علي بيرم اوغلو، الجيش والسلطة في تركيا، في: محمد عبدالشفيق عيسى، الحوار العربي - التركي بين الماضي والحاضر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠، ص ٤٦٣.

إبداء الأسباب، مع أن المجلس من الناحية الرسمية هيئة استشارية، فلم يحدث أن اتخذت الحكومة قراراً يتناقض مع قرار المجلس^{٤٧}.

ولاحكم قبضة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية التركية، صاغ العسكريون في الدستور المادة ٣٥، التي تنص "على حق القوات المسلحة بالتدخل لاستلام السلطة في حال وجدت أن الجمهورية والديمقراطية معرضتان للخطر"^{٤٨}. وبذرعة الحفاظ على الجمهورية والديمقراطية أقدم الجيش بعد عام ١٩٦٠، باليقان بثلاث انقلابات على التوالي ١٩٧١، ١٩٨٠، ١٩٩٧^{٤٩}. وقد عززت تلك الانقلابات تعزيز الفوضى العسكري داخل المجلس الأمن القومي^{٥٠}، لتدل على أن المؤسسة العسكرية ليستتابعة للنظام السياسي التركي وإنما متحكمة فيه^{٥١}.

ومع وصول حزب العدالة والتنمية للحكم ورغبتة في الإصلاح والانضمام إلى الإتحاد الأوروبي، أضحت لابد من إجراء تعديلات جوهرية في بنية المؤسسة العسكرية ومجلس الأمن القومي وهي على النحو الآتي:

١ - عدلت المادة(٤) من قانون مجلس الأمن القومي، لقتصر مهامه على رسم وتطبيق سياسة الأمن الوطني، والقيام بإخبار مجلس الوزراء بأرائه ثم ينتظر ما يسند إليه من مهام ليقوم بتنفيذها ومتابعتها. وبهذه الكيفية يكون مجلس الأمن القومي وأمانته العامة قد تحول إلى جهاز استشاري وقد إلى حد كبير من وضعيته التنفيذية.

٢ - عدلت المادة(٥) من قانون المجلس الأمن القومي، ليصبح اجتماع المجلس مرة كل شهرين بدلاً من كل شهر.

٤٧ معتز محمد سالمة، مصدر سابق، ١٢٤.

٤٨ محمد نور الدين، مصدر سابق، ص ٨٥

٤٩ هشام حمامي، مصدر سابق، ص ٢٩، معتز محمد سالمه، مرجع سابق، ص ١٢٤.

٥٠ طارق عبد الجليل، الجيش والحياة السياسية: تفكيك القبضة الحديدية، في : محمد عبدالعاطي، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠، ص ٧٩.

٥١ خالد الحروب، مصدر سابق، ص ١١.

٣- عدل الماده (١٣) من قانون مجلس الأمن القومي، لفقد أمانته العامة دورها الرقابي ومبادرتها في إعداد قرارات مجلس الأمن القومي ووضع الخطط والمشروعات للوزارات والهيئات والمؤسسات؛ لتصبح مهمة أمانته فاصلة على "تنفيذ ما يكلفها به المجلس من مهام".

٤- عدل الماده (١٥) من قانون المجلس الأمن القومي وأمانته العامة؛ فتم إلغاء الفقرة الخاصة بوجوب تعيين الأمين العام لمجلس الأمن القومي من أعضاء القوات المسلحة برتبة فريق. لتنص بعد تعديلها على إمكانية تولي شخصية مدنية لمنصب الأمين العام للمجلس. وبالفعل عين "محمد البوجان" في ٢٠٠٤-١٧، ليكون بذلك أول شخصية مدنية تتولى منصب الأمين العام لمجلس الأمن القومي.

٥- عدل الماده (٣٠) من قانون الجهاز المحاسبي التي كانت تعفي الكوادر العسكرية من الخضوع للرقابة المالية؛ لتصبح المؤسسة العسكرية وكوادرها خاضعين لإشراف ومراقبة الجهاز المركزي للمحاسبات.

٦- عدل الماده (١٣١) الخاصة بالمجلس الأعلى للتعليم إذ تم إلغاء عضوية الجنرال العسكري داخل مجلس إدارة المجلس الأعلى للتعليم، وإلغاء الفقرة الخاصة بعضوية الجنرال العسكري داخل اتحاد الإذاعة والتلفزيون. وبهذا أصبح، ولأول مرة المجلس الأعلى للتعليم، واتحاد الإذاعة والتلفزيون مؤسستين مدنيتين بالمعنى التام، دون وجود أي رقيب عسكري.

٧- شملت التعديلات الدستورية والقانونية السماح برفع الدعوى القضائية لاستجواب ومقاضاة الجنرالات القدامى بشأن قضايا الفساد، وإلزام العسكريين بالإدلاء بالتصريحات الإعلامية فقط في المجالات التي تتناول الشأن العسكري والأمني، وتحت إشراف السلطة المدنية^{٥٢}.

٨- تضمنت التعديلات قيام لجان من المجلس الوطني التركي الكبير، ووزارة المالية بمراجعة نفقات المؤسسة العسكرية وهو ما لم يكن مسموح به من قبل معبقاء فقرات سرية تعد من أسرار الدولة^{٥٣}.

٩- وتضمنت أيضاً محاكمة العسكريين بمن فيهم رئيس الأركان وقادة صنوف القوات المسلحة أمام المحاكم المدنية^{٤٤}.

مع تلك التعديلات التي قلصت وضعية الجيش القانونية ودوره السياسي داخل مجلس الأمن القومي. لا يدفعنا إلى القول بأن عهد تدخل الجيش في السياسة قد ولّى؛ فلا يزال مكتفولاً له مكتفولاً له في دستور ١٩٨٢ الحالي لحماية مبادئ الجمهورية. ولذلك فإن جهود حزب العدالة والتنمية سن دستور مدني جديد ترنو - فيما ترنو إليه - إلى وضع المؤسسة العسكرية في مكانها الصحيح استناداً إلى معايير النظم الديمقراطية الحديثة^{٤٥}.

المبحث الثالث

تحقيق المكانة الإقليمية والدولية

أن الدور التركي في قضايا الشرق الأوسط ورغبة تركيا في أن تصبح قوة إقليمية فاعلة وسياساتها الداخلية كما سياستها الخارجية يقوم حزب العدالة والتنمية على مجموعة الاستعدادات والتوجهات الأساسية يتقدمها الاستعداد للتصالح مع ارث تركيا الإسلامي والعثماني في الداخل كما في الخارج ، وفي إطار هذا المفهوم السياسي الجديد، يتعين على تركيا ان تمارس دوراً أكبر حيوية في السياسة الخارجية وان تعتمد (القوى الناعمة) سياسياً واقتصادياً في الولايات العثمانية السابقة وفي المناطق الأخرى حيث لتركيا مصالح قومية واستراتيجية، وتتطلب هذه الرؤية الواسعة بالسياسة الخارجية واستحضار أرث (القوى العظمى) العثماني واعادة تعريف هوية البلاد الاستراتيجية ويقود هذا أن تنظر العثمانية الجديدة إلى تركيا كقوى إقليمية كبيرة ومن ثم لابد لتركيا

٥٣ هشام حمامي، مصدر سابق، ص ٢٩.

٤٤ خورشيد دلي، مصدر سابق.

٤٥ طارق عبدالجليل، مصدر سابق، ص ٨٣-٨٤.

بصفتها دولة محورية ، تعكس ثقافتها الاستراتيجية والابعاد الجيوسياسية للإمبراطورية العثمانية ، وأن تضطلع بدور دبلوماسي وسياسي واقتصادي فعال في منطقة واسعة تقوم فيها بوظيفة المركز .^{٥٦}

ويحاول صانع القرار التركي اليوم استثمار محفزات القوة المتواترة لتركيا
لبعدها كدولة قارية وبحرية في الوقت نفسه، وتجاور ثمان دول ، وتحتل المرتبة (١٧)
عالمياً من تعداد السكان ومن الناحية الثقافية والدينية فإن تركيا دولة مصغرة للدولة
العثمانية من حيث التعدد العرقي والديني والثقافي، وتمتلك الموارد المائية والغذاء مما
يساهم في اكتفائها الذاتي وتصدير الفائض وتركيا اليوم تحتل المركز (١٦) عالمياً من
حيث الناتج المحلي.

أما من حيث القوة العسكرية تعد ثانوي أكبر جيش عدداً ضمن جيوش حلف الاطلسي^٧ وفي واقع الامر هناك طموح لدى نخب تركيا بإقامة (تركيا الكبرى) والذي يتضمن العمل على تطوير سياسة البلاد الخارجية من حيث التأثير والفعالية وتعدد المحاور لتحتل موقعاً مركزياً في محيطها الإقليمي وهذا الشعور سيطر على النخبة حتى قبل مجيء حزب العدالة والتنمية الى الحكم^٨ ومع وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة حصل تغيير وتسامي ليس في التوجهات التكثيفية بل حتى في اصول السياسات المتتبعة، وهو يحمل رؤية مختلفة الى مكانة تركيا وموقفها ودورها في الساحتين الإقليمية والدولية إذ يرى (احمد داود اوغلو) ان خروج تركيا من مرحلة ما بعد ١١ ايلول ٢٠٠١ بموقع ومكانة مرتبط باعتماد رؤيا ديناميكية مؤثرة في السياسية الخارجية تقتضي لأن تكون قوى مركزية وان على تركيا أن تتجاوز العوامل المعيقة وفي مقدمتها حزب العمال الكردستاني (pkk)^٩.

^{٥٦} ميشيل نوفل، *عودة تركيا إلى الشرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية*، الدار العربية للعلوم، بيروت، ص ٤٨-٥٩.

^{٥٧} على حسين باكير "تركيا الدولة والمجتمع المقومات الجيو ستراتيجية الشموج الإقليمي والارتفاع العالمي، في : على حسين باكير وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، تحرير محمد عبد المعطي (مركز الجزيرة للدراسات، الدهحة ، العدد، العربية للعلوم ناشون، سبتمبر ٢٠١٠، ص ٢٠١).

⁵⁸ The God and the principles of Turkish foreign policy issues , inkara, 1996, p.9.

^{٥٩} محمد نور الدين، "السياسة الخارجية، اسس ومتذکرات"، في: علم حسن باك وأخرون، مصدر سابق، ص ١٣٦.

أن أهمية تحقيق مكانة إقليمية متميزة أذ يقول رئيس الوزراء التركي السابق (اردوجان) مشيراً إلى الميزات التي يتمتع بها بلاده عبر نموذجها الخاص المستقر والناجح للتنمية وموقعها في العالم الغربي وارثها وهويتها في العالم الشرقي أن تركيا ستكون رمزاً للتعايش والتلاحم بين الحضارات والثقافات في القرن الحادي والعشرين ولن تتحقق تركيا هذا الانموذج من خلال قوتها الاقتصادية والعسكرية فقط بل من خلال قدرتها على المساهمة في هذه القيم المقبولة عالمياً وتسخير عملية نشرها والتفاعل معها عبر أجزاء مختلفة من العالم^{٦٠} ولذلك شرعت تركيا مع بداية العقد الماضي كما يشير أوغلو في تطوير رؤيتها وسياساتها على النحو يتواكب مع مستجدات هذا القرن وبذلت جهودها لإرساء رؤيتها على ارضية صلبة ، توظف فيها موروثاتها التاريخية والجغرافية من خلال تبني اسلوب دبلوماسي جديد يجعل من تركيا مرشحة لأداء دوراً مركزياً وأقليمياً^{٦١} أن تنامي الدور التركي الجديد في الشرق الأوسط في سياق التحولات الدولية والإقليمية وترتيب القوى العالمية، قد تم الدفع به إلى الواجهة بعد فشل الدرامي للسياسات ادارة جورج دبليو بوش، الرئيس السابق للولايات المتحدة الأمريكية، وغياب الحضور السياسي الأوروبي والعجز الروسي التي لم تستطع وراثة الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط كل هذه العوامل سمحت لتركيا لتأكيد نشاطها الدبلوماسي المبني على معاملة أي ازمة باعتبارها تؤثر بشكل مباشر في الولايات المتحدة وأوروبا وتركيا كما سائر المنطقة ومن هنا عكس الانحراف التركي المتزايد في قضايا الشرق الأوسط وتوجهات الحكومة والتزامي في أن تصبح قوة إقليمية فاعلة منذ استلام حزب العدالة والتنمية الحكم عام ٢٠٠٢.

وقد أمل الاتراك بأن تكون دولتهم وسيطاً بين أوربا والدول والإقليم المحاطة وقد شكلت مساعي تركيا للتتوسط في الصراعات الإقليمية ومشاركتها في القوات

٦٠ نقلًا عن علي حسين وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦.

٦١ احمد داود أوغلو، سياسية تركيا في الشرق الأوسط والعلاقات التركية المصرية، ص ٢، على الرابط

الدولية في أفغانستان وجنوب لبنان^{٦٢} . وهذا يدل على السعي نحو مكانة دولية بارزة إذ أن مركز الدولة في النسق الدولي وعلاقتها بالوحدات الدولية الأخرى وقيامها بدعم جهود الأمم المتحدة وحفظ السلم الدولي أنها تعبّر عن التزوع نحو تحقيق المكانة الإقليمية والدولية^{٦٣} .

أن تنامي دور تركيا بتحقيق مكانة دولية متميزة لم يقتصر على محاولة تعزيز حضورها في جوارها القريب، بل حاولت مد علاقاتها إلى مناطق إقليمية أبعد، فقام بعض المسؤولين الآتراك بزيارات متعددة إلى الصين منذ عام ٢٠٠٤ وعقدوا بعض الاتفاقيات وابتداًت تركيا رغبتها بالانضمام إلى منظمة تعاون شانغهاي ، وهي كتلة مؤلفة من روسيا والصين وأسيا الوسطى^٤ وإلى جانب الصين تمثل روسيا ركناً أساسياً مهمّاً في سياسة تركيا الاخذة بالتنوع الذي اعطى أثراً ايجابياً مكن أنقرة في تطوير علاقاتها مع دول منطقة آسيا الوسطى والقوقاز بشكل أكبر دون الدخول في اتجاه من الصراع، كما لم يغفل الآتراك عن منطقة البلقان التي كانت يوماً ما تحت الحكم العثماني كذلك انفتحت تركيا على مناطق جغرافية جديدة في أمريكا اللاتينية وأفريقيا لم تكن من قبل ضمن اهتماماتها، ففيما قام رئيس الوزراء السابق (أردوغان) ومعه رجال الأعمال والمسؤولين بزيارة عدد من دول أمريكا اللاتينية، مثل تشيلي وفنزويلا وبوليفيا في عام ٢٠١٠.

اما المساحة الأفريقية فقد شهدت هي الآخر اهتمام تركيا ، أي يرى وزير الخارجية "أوغلو" إن سياسة تركيا الخارجية لا يمكنها التأثير في السياسات الإقليمية على حد سواء دون أن يكون لديها تصور ورؤية لعلاقتها مع أفريقيا^{٦٥} وتطبيقاً لهذه السياسة أعلنت تركيا أن عام ٢٠٠٥ هو عام الانفتاح على أفريقيا لها قام رئيس الوزراء

٦٢ عقيل سعيد محفوظ، سورية وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٩٥.

٦٣ محمد السيد سليم، السياسية الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٤٢.

٦٤ جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٩، ص ٤٨.

٦٥ احمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي، وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، ٢٠١٠، ص ٦٤١.

السابق (اردوغان) بزيارة الى بعض دولها مثل اثيوبيا وجنوب افريقيا في اذار من ذلك العام، وترتب عليه أن أصبح تركيا صفة المراقب في الاتحاد الافريقي وأعلن الاتحاد في كانون الاول عام ٢٠٠٨ ان تركيا شريك استراتيجي له، كما استضافت اسطنبول في ١٨-٢١ آب / ٢٠٠٨ قمة العلاقات التركية الافريقية تحت عنوان (التضامن والشراكة من أجل مستقبلنا) واسهمت المؤسسة التركية للتعاون والتنمية في الانفتاح على افريقيا من خلال مكاتبها في اثيوبيا والسودان والسنغال وشرعت بالعديد من مشروعات التنمية في (٣٧) دولة افريقية^{٦٦}

وعلى مستوى ذي صلة بتعزيز مكانتها الاقليمية والدولية ، طرت تركيا

علاقاتها مع المنظمات والمؤسسات الاقليمية والدولية فحققت الاتي:^{٦٧}

١- فازت في عام ٢٠٠٨ بمقعد غير دائم في مجلس الامن الدولي بعد

حصولها على (١٥١) صوتاً من مجموع (١٩٢) صوت.

٢- تضمنت قمة اسطنبول عام ٢٠٠٨ والتي جمعت بينها وبين اتحاد دول

الكاربيي وقبلت هذه الدول تركيا كمراقب دائم في اتحادها وكذلك

في منظمة الدول الامريكية (OAS).

٣- تولت رئاسة (تعاون جنوب شرق اوروبا) خلال المدة ٢٠٠٩-٢٠١٠.

٤- اسست الية حوار استراتيجي مع مجلس التعاون الخليجي.

٥- شاركت بصفتها ضيف على القمة العربية.

٦- تم انتخابها لرئاسة منظمة المؤتمر الاسلامي.

اما على صعيد المشرق العربي، فإن تركيا تستغل مداخل يعينها لخدمة مكانتها.

الختامة

إن تركيا الراهنة، قد تغيرت وتجددت، بفضل الإصلاحات العميقه والمؤثرة التي ينفذها حزب العدالة والتنمية، وفي شتى المجالات، فهي تشهد عصراً جديداً لدولة تتجدد،

٦٦ المصدر نفسه، ص ٦٣٤.

٦٧ المصدر نفسه، ص ٦٣٤.

شكلاً ومضمناً، وسيستمر هذا التجدد حتى تستعيد الدولة الوجه المدني لمؤسساتها السياسية والقانونية لئدي وظائفها بفعالية.

مما لا شك فيه، ساهمت الإصلاحات الداخلية التي أنجزتها حكومة العدالة والتنمية في تنامي دور تركيا الإقليمي ولعل ذلك مرده وجود نظام سياسي يؤمن بالديمقراطية- وإن كانت نسبية- مبنية على التعديلية السياسية، ان المتغيرات النابعة من البيئة الداخلية والخارجية للدولة تشكل وجهاًين لعملة واحدة ، فهما بالتأكيد وجهان متفاعلاً ومتكملاً فالسياسية الخارجية كانت محصلة لواقعها السائد في وقت معين ، فهي امتداد وافراز للبيئة الداخلية للدولة ، فالنجاح في البيئة الداخلية لا بد أن يترك مردود على التحرك الخارجي والعكس صحيح .

اتضح ان الحزب لديه برنامج سياسي إصلاحي يهدف إلى تحقيق الخير العام للمجتمع التركي، وتحويل تركيا دولة إقليمية ذات تأثير في محيطها الإقليمي . نشهد حالة من التماهي بين خطاب ومضمون حكومة من حكومات الشرق الأوسط فأستقطاب وتوسيع قاعدة جذب الجماهير لا تتم بالأقوال، وإنما بما تقدمه الحكومات الى شعوبها من انجازات .

وذلك يتطلب معرفة ما اذا كانت التغييرات التي شهدتها تركيا منذ مجيء حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية شيء طارئاً معرضاً لأن يزول بزوال هذا الحزب لأي سبب من الاسباب ، أم إنما ما حدث من تغييرات هي من العمق والمتانة فلا يؤثر فيها تغير السياسات التي تتغير بتغير الأحزاب المتناولة على السلطة .

الملخص

لذا لم يأت الحضور التركي المكثف والفعال في منطقة الشرق الأوسط منذ عام ٢٠٠٢ من فراغ ، وإنما نتيجة المتغيرات السياسية في البيئة الداخلية التركية ، فمتغير الرأي العام التركي أراح الطبقة السياسية التقليدية عن المشهد السياسي التركي في الانتخابات التشريعية التي جرت في ٣ تشرين الثاني ٢٠٠٢ ، والآتيان بحزب العدالة والتنمية إلى سلطة الحكم واضعاً ثقته فيه والاعتماد عليه في ادارة البلد ، للخروج بتركيا من أزمتها

الداخلية والانفتاح أكثر على الخارج مع أن هذا الحزب وإصلاحاته الداخلية بدأت تركيا بصناعة سياسة عامة وإعادة انتاج نفسها كقوة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط .

The effect of the internal reforms in growing turkish regional role (2002-2010)

Dr.Malik Mohsin Al-Essawy

Abstract:

Modern turkey had changed and developed because of the deep and effective reforms that done by Justice and Development party in different fields. It witness a new era for a state that develop and renew in all matters and this development will continue until the state retutns the civil face for its political and legal institutions to apply its functions effectivly.

Undoubtly, the internal reforms which done by the Justice and Development government and its role in growing the Turkish regional role return to the existence of a political system that believe in democracy (even if it was relativly) based on political multiplicity.

We should know if that the changes witnessed by Turkey in the time of Justice and Development government was an emergency manner and will end with the end of the party for any reason, or that these changes are so deep that the changes of policies and changes of political parties that reach to the top of political system will not affect it.

